دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المؤتمر السنوي الثاني لمركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين - ابو ظبي 6 - 8 يناير 1996
المصدر:	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	الرومي، لمياء
المجلد/العدد:	س 21, ع 80
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	شتاء
الصفحات:	287 - 296
رقم MD:	52729
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الصراعات الإقليمية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دول الخليج العربية، الأمن القومي، التخطيط الاستراتيجي، الحدود السياسية، إيران، السياسة الخارجية، العراق، التعاون الأمني، العمالة الوافدة، التنمية الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/52729

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المؤتمر السنوي الثاني لمركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية
أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين
أبو ظبي ٦ ـ ٨ يناير ١٩٩٦

إعداد: لمياء الرومي

تحت رعاية الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة، أقيم المؤتمر السنوي الثاني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في الفترة من ٦ ـ ٨ يناير ١٩٩٦ حول (أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين).

وقد شارك في المؤتمر نخبة من الباحثين والخبراء والمختصين بدراسة قضايا المنطقة من دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والهند وباكستان والسويد وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة، كما شارك في المؤتمر مجموعة متميزة من الباحثين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

بدأ المؤتمر بكلمة الدكتور جمال سند السويدي مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ألقاها نيابة عن راعي الحفل الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وقد رحب فيها بالباحثين والمشاركين في المؤتمر.

وذكر د. جمال السويدي أن انعقاد المؤتمر السنوي الثاني للمركز يأتي بين مرحلتين هامتين من الأنشطة السنوية للمركز، فمن جهة يطوي عاما زاخرا بالإنجازات المتميزة، ومن جهة أخرى يبدأ في رسم الخطوات الأولى للنهج الذي يسعى لتحقيقه خلال الأشهر المقبلة من هذا العام.

ثم استعرض د. جمال السويدي نشاطات المركز العلمية والثقافية وقال: (.. إن الملتقيات العلمية التي يعقدها المركز وإصداراته تهدف إلى المساهمة البناءة في تحقيق أهداف المركز وعلى رأسها هدف زيادة الوعي بالقضايا الراهنة ذات الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والتي يتحتم تحليلها ومعالجتها بشكل موضوعي وصريح...). وأوضح أن الهدف الرئيسي للمؤتمر هو إجراء دراسة شاملة للتحديات الجيوبوليتيكية والاقتصادية والديمغرافية التي تواجه منطقة الخليج.. إذ ان مفهوم الأمن لم يعد مقتصرا على البعد العسكري وإنما بات يشكل موضوعا مترامي الأطراف ومتعدد الجوانب، مما يحتم معالجته بصورة متكاملة تشمل أبعاده السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجه التحديد.

وفي ختام كلمته قال د. جمال السويدي «.. إننا نتطلع آملين، إلى ان يؤدي الفهم الأفضل للعوامل الحاسمة في المسألة الأمنية إلى تعزيز وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.. ونطمح إلى تقديم تحليلات منهجية متنوعة تخدم صانعي القرار في المنطقة. كما نتطلع إلى الإفادة الجدية من التحليلات والخلاصات الموضوعية.. خاصة وأن طبيعة التحديات التي نواجهها متعددة ومتشعبة».

محاور المؤتمر:

* العلاقة بين القضايا الاقتصادية والبعد الأمني، ومدى التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربية من جهة، وبقية دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول الأوروبية من جهة أخرى.

* مدى تأثير حدة الصراع العربي ـ الإسرائيلي في تغيير نمط التفاعل الاقتصادي والسياسي في منطقة الخليج. وأبعاد الاتجاه نحو تسوية النزاعات الحدودية والإقليمية القائمة.

* العوامل الخاصة التي تحدد شكل العلاقة بين منطقة الخليج وشبه القارة الهندية، وأبعاد تأثير النمو السكاني والحضري الهائل على مدى العقود الماضية، والعواقب المترتبة على كثافة وجود العمالة الوافدة في دول المنطقة.

بحوث المؤتمر

بلغ عدد البحوث التي طرحت في المؤتمر ستة عشر بحثا وهي:

١ ـ أمن الخليج من منظور عام	د. ديفيد لونج
٢ ـ إيران وأمن الخليج	د. جير ولد جرين ـ مؤسسة راند
٣ ـ العراق وأمن الخليج على أبواب القرن الحادي والعشرين	د. فيبي مار ـ جامعة الدفاع القومي
٤ ـ تقارب المصالح الأمنية وتنافرها بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية	د. جوزيف موينيهان ـ مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية

٥ ـ تأثير المنافسة على المفهوم الأوروبي لأمن الخليج	د. روزماري هوليس ـ رئيسة برنامج الشرق الأوسط بالمعهد الملكي للشئون الدولية ـ لندن
٦ ـ أمن الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي	روبرت باريلسكي ـ جامعة ساوث فلوريدا
٧ ـ الحركات الإسلامية وأمن الخليج	د. جون اسبوزيتو ـ جامعة جورج تاون
٨ ـ تسوية النزاعات الحدودية وأمن الخليج	د. ريتشارد سكوفيلد ـ كلية الدراسات الشرقية والافريقية ـ لندن
٩ ـ آفاق الازدهار الاقتصادي في مرحلة ما بعد السلام	د. جلن روبنسون ـ الكلية البحرية للدراسات العليا ـ مونتري كاليفورنيا
١٠ ـ جنوب آسيا والخليج: الأبعاد الجوبوليتيكية للنزاعات الإقليمية	امتياز بخاري ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
١١ ـ سوق النفط العالمية وأمن الخليج	جيمس بلاك ـ كامبردج لأبحاث الطاقة
١٢ ـ التنمية الاقتصادية والتوقعات المتنامية وأمن الخليج	تشارلز دوران ـ كلية الدراسات الدولية
١٣ ـ التحديث وتنامي التوقعات وأمن الخليج	جيل كريستال ـ جامعة أويورن
١٤ ـ النمو السكاني: سوق العمل وأمن الخليج	د. مايكل بونين ـ جامعة أريزونا
١٥ ـ قضايا التعليم والصحة والمرأة وأمن الخليج	د. مي يماني ـ كلية الدراسات الشرقية والافريقية ـ لندن
١٦ ـ صنع السياسة العامة في الخليج ـ ملاحظات ختامية	د. جمال السويدي ـ مدير مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

وعلى مدى ثلاثة أيام عقد المشاركون في المؤتمر عشر جلسات نوقشت فيها الموضوعات المشار إليها سابقا.

وفي ورقة العمل المقدمة من د. ديفيد لونج «أمـن الخليج من منظور عام» قال إن العديد من الدراسـات الأخيرة ركزت على مـوضوع أمن الخليـج، خاصـة منذ الغزو العـراقي للكـويت، وكذلـك على الجوانب البـوليتيكية تحديدا، وهـي تجمع عادة بين دراسـة الأهداف العسكـرية ـ السياسية للخصوم المرتقبين دراسة قدراتهم.

وأوضح ان التركيز على الأمن العسكري في ظل تنامي النوايا التوسعية لدى العراق وإيران، لـه مبرراته على المدى القصير. ولكـن يجب ألا يقتصر الاهتمام بأمـن الخليج، وفي المدى البعيـد، على التهديدات الخارجيـة المتمثلة في القدرات العسكريـة للخصوم المحتملين حاليا ونـواياهم، ومـع قابليـة تعـرض القـدرات والنوايـا للتغيير مـع مرور الـوقـت، كـرد فعل لتغير الظـروف الاقتصاديـة والسياسية، في الـوقت ذاته يمكـن أن يؤدي عـدم استقرار الأوضاع الـداخلية إلى تهديد الأمن القومي والإقليمي بالدرجة ذاتها التي ينطوي عليها التدخل العسكري.

وأشار الباحث إلى الخطوط العريضة للمهـام الملقاة على عاتق دول الخليج، كضرورة الدفاع عـن نفسها ضـد التهديـدات الخارجية فحسـب، فضـلا عن ضمان بقـاء التغيرات الاقتصاديـة والسياسية والاجتماعية كتغييرات تدريجية بدلا من أن تصبح ثورية.

وأضاف.. أن جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة تواجه معضلة جوهرية تتمثل في التصادم بين الحداثة والتقـاليد، في الوقت الـذي تسعى دول الخليج إلى زيادة رفـاهية شعوبها بمعدلات سريعة من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا كان من المحتم أن تؤدي الاحباطات المتزايدة إزاء عملية التحديث المتسارعة الى تفاقم الاستياء من الأوضاع الراهنة.

وفي الدراسـة المقدمة مـن د. جير ولد جريـن حول «إيران وأمـن الخليج» ذكر البـاحث أن لإيران دورا في تعزيز أمـن منطقة الخليج أو زعزعته أو كلا الأمرين، وقـال الباحث إن تحليلات دور إيران في المنطقة تتسم بأنها على طرفي نقيض في معظم الأحوال. فبينما يعتقد البعض أن إيران تشكل أكبر تهديد لاستقرار المنطقة، بينما يعتقد الآخـرون أن دور إيران في المنطقة قد أسيء فهمه إلى حد كبير، وأن المساعي الدبلوماسية الفعالة كفيلة بأن تدفع إيران إلى المساهمة بدور مسئول في سياسات المنطقة.

وتعمد هذه الدراسة إلى تجنب الآراء المتطرفة، وتحاول فهم السياسات الخارجية الإيرانية مع إبداء اهتمام خـاص بالعـوامل الاقتصاديـة والسياسيـة الإيرانيـة الداخلية، والمفهـوم العـام لـدور إيران الإقليمي ليـس في منطقة الخليج، بـالإضافة إلى أمـاكن أخرى، كما تبحـث هـذه الدراسـة في تـأثير البعد الأيديولوجي في السيـاسة الخارجية الإيرانية، إلى جـانب الاتجاه العام

المحتمل لعلاقات إيران في المنطقة على المدى القريب.

وتستعرض الدراسة «العراق وأمن الخليج على أبواب القرن الحادي والعشرين» والمقدمة من فيبي مار، قدرة العراق في المستقبل على تهديد أمن الخليج ذلك بالتركيز على (قدرات العراق ونواياه).

فقد أدت حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية إلى إضعاف قدرة العراق على تهديد جيرانه، إذ استنزفت موارده المالية والاقتصادية والبشرية والعسكرية، وعلى الرغم من ذلك يمكن ان يؤدي ارتفاع دخل العراق مع مرور الوقت إلى استعادته لقدرته على تهديد أمن الخليج. وتطرق البحث كذلك إلى الاتجاهات المتضاربة في عدد من المتغيرات الاجتماعية والسياسية مثل: نشوء جيل جديد قد يعزز قيادات أكثر براغماتية، وتداعي مؤسسات الدولة وظهور العصبية القبلية، والتحديات العرقية والطائفية التي تهدد تلاحم الدولة، وزيادة عزلة العراق الفكرية والاجتماعية، وتتلخص أفضل التوقعات بحدوث تغيير في تسلم جيل جديد من القادة مقاليد الحكم مع تعاظم وقع المؤثرات الخارجية.

وقد تواجه دول الخليج عدة تحديات مستقبلية من جانب العراق تبعا للاتجاهات المشار إليها. وتتضمن تلك التحديات استمرار ممارسة الضغوط لكي تصبح منطقة الخليج في متناول العراق بدرجة أكبر من الناحية الجيوستراتيجية والتنافس على أسواق النفط وزيادة العائدات النفطية، وممارسة المزيد من الضغوط لإزالة القيود المفروضة على سيادته على أراضيه، وإعادة النظر في ميزان القوى في الخليج إلى جانب احتمال امتداد زحف عدم الاستقرار إلى خارج نطاق العراق في حالة فشله في حل مشاكله الداخلية.

ولا يستطيع المجتمع الدولي ان يستمر في تضييق الخناق على قدرة العراق دون توقع حدوث انهيار داخلي، ولا يمكنه كذلك إحداث تغيير في نظام الحكم من الخارج. لكن الدور الذي يمكن ـ بل يجب أن يضطلع به ـ هو وضع سياسات للتشجيع على حدوث تحول على المدى الطويل في بغداد، مما يؤدي إلى تغيير في السلوك، مع المحافظة على استمرار فرض قيود معقولة على قدراتها.

وذكر الباحث د. جوزيف موينيهان في دراسته «تقارب المصالح الأمنية وتنافرها بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية» أن الحكومة الأمريكية ترى أن الوضع الراهن لترتيبات الأمن مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يخدم ثلاثة أهداف هامة ومتداخلة:

أولا: ضمان سهولة الوصول إلى مصادر النفط في الخليج دون مواجهة عواقب.

ثانيا: توفير قاعدة عمليات على أهبة الاستعداد لمواجهة أي مناوئين لعملية السلام في الشرق الأوسط في المنطقة ـ إيران في الوقت الحالي ـ في حالة المبادرة بأعمال عدائية ضد أطراف عملية السلام.

ثالثا: الحيلولة دون نجاح إيران والعراق على الهيمنة العسكرية ـ السياسية على المنطقة التي تتميز بموقع استراتيجي هام في العالم.

هذا، بينما ترى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ان ترتيبات الأمن مع الولايات المتحدة الأمريكية تخدم ثلاثة أهداف مشابهة، أولها توفير حرية الملاحة في الخليج، والثاني ردع كل من إيران أو العراق عن القيام بأعمال عدوانية في المنطقة، والهدف الثالث هو الحيلولة دون نجاح إيران أو العراق في تحقيق الهيمنة العسكرية ـ السياسية على المنطقة المحيطة بالخليج.

فإلى أي مدى سوف تحظى هذه الأهداف بالأولوية أو (الأهمية) أو تفقدها في السنوات القادمة؟

وترى هذه الدراسة أن المصالح هي التي ستحدد طبيعة علاقات الأمن المستقبلية، ونظرا لغياب الصلات الاجتماعية أو الثقافية، نسبيا بين مواطني دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، فإن التغييرات التي تطرأ على علاقات الأمن سوف تتأثر بسرعة نسبية بالتغيرات التي سوف تطرأ على علاقات الأمن سوف تتأثر بسرعة نسبية بالتغيرات التي سوف تطرأ على المصالح، ففي الوقت الذي ستقل فيه أهمية نفط الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القادمة ستزداد أهمية الخليج كأحد الأسواق الحيوية للصادرات الأمريكية، وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية مصدر يعتمد على التكنولوجيا المتطورة وأنها سوف تستخدم الشحن الجوي، وبالتالي تقل أهمية حرية الملاحة في الخليج من الناحية القومية الأمريكية، لكنها سوف تستمر في ضمان حرية الملاحة في الخليج بالنسبة للواردات والصادرات لدول الخليج العربية، وهو الدور نفسه الذي تقوم به الآن مع المشاركين في أمن المحيط الهادي.

كما ناقش المشاركون الورقة المقدمة من د. روز ماري هوليس حول «تأثير المنافسة على المفهوم الأوروبي لأمن الخليج» وقالت الباحثة: إن الأوروبيين بصفة عامة، يشعرون بالضيق تجاه سياسة (الاحتواء المزدوج) التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تخوفا من العواقب بعيدة المدى لإضعاف كلتا القوتين الإقليميتين العراق وإيران واستعادتها. ويتسم المدخل الأوروبي إلى أمن الخليج بقدر أقل من المواجهة مقارنة بالمدخل الأمريكي، ويميل أكثر إلى

استخدام استراتيجية «الجزرة والعصا» مع طهران وبغداد، وفي الواقع يمكن توقع قيام أوروبا بدور المهدىء أو الملطف من حدة الموقف الأمريكي في منطقة الخليج لكن لا يمكنها أن تكون بديلا للوجود الأمريكي في المنطقة.

وعبر الورقة المقدمة من د. جيمس بلاك حول «سوق النفط العالمية وأمن الخليج» قال الباحث: لقد تميزت صناعة النفط في منطقة الخليج منذ الحرب العالمية الثانية بوجود علاقة بين الترتيبات الأمنية الخارجية لدول المنطقة مع الغرب وصادرات النفط.

إلا أنه لم يحدث أن اكتسبت هذه العلاقة تلك الأهمية التي تتميز بها الآن، في أعقاب اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في الثمانينيات، وحرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات.

وفي الوقت نفسه تغير وجه صناعة النفط العالمية تماما، إذ حققت مستوى جديدا من الكفاءة من خلال تطور التكنولوجيا والقدرة على المنافسة. ومع ذلك كانت مساهمة الدول الخليجية المصدرة للنفط في هذا التحول متفاوتة. فقد عانى كبار مصدري النفط من تآكل حصصهم في السوق النفطية، ومن فقدان الميزة النسبية لانخفاض تكلفة نفطهم.

وعلى الرغم من أن استمرار توافر واردات نفط الخليج يظل أمرا حيويا بالنسبة للاقتصاد العالمي، إلا أن أهمية هذه الواردات قد تضاءلت لأن الاعتماد على نفط الخليج لم يتطور بالسرعة التي كانت متوقعة من قبل.

وأضاف أن الدلائل المستقبلية لصناعة النفط العالمية تشير إلى استمرار التركيز على عملية تطوير القدرة على المنافسة المصحوبة بالتحول الجاري الآن في مركز ثقل السوق النفطية من اقتصاديات ما بعد التصنيع في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان إلى اقتصاديات التصنيع الجديدة في شرق وجنوب آسيا، وفي الوقت نفسه سوف تزداد أهمية سيطرة الخليج على الاحتياطات النفطية المؤكدة كعامل مساعد في زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد على النفط في العالم.

والخلاصة: إن إدارة التعارض بين الدول الغربية بصفتها الضامن لأمن نفط الخليج، مع تراجع مصلحتها في تطوير انتاج نفط المنطقة، واعتماد آسيا المتزايد على نفط الخليج، سوف يكون أحد التحديات المتصاعدة في القرن الحادي والعشرين.

وتضمنت الدراسة المقدمة من د. جيل كريستال المعنونة بـ: «التحولات الاجتماعية والتطلعات المتنامية وأمن الخليج» تحليلا لتأثير التحولات الاجتماعية في أمن الخليج، إذ يمكن لهذه التحولات أن تؤثر في أمن الخليج بطريقتين:

الأولى: غير مباشرة، وتحدث كلما مارست فئات اجتماعية أي نوع من الضغوط القوية على

الدولـة أو على فئات اجتماعية أخـرى، بحيث تعطل الحيـاة السياسيـة الاعتيادية، وبـالتالي تهدد الدول الأخرى أو تثير اهتمامها، وقـد تجبر هذه الدول على إعادة صياغة سيـاستها الخارجية تبعا لذلك. وقد يصل الأمر إلى حد التنافر السافر في شؤون تلك الدولة.

أما الطريقة الأخرى التي يمكن ان تؤثـر فيها التحولات الاجتماعية في أمن الخليج فتحدث عندما تحاول فئات اجتماعيـة رسم السياسة الخارجية بنفسها، أمـا بصورة مباشرة عبر الضغوط على الحكومة لتغير سياستها أو بصورة غير مباشرة عبر إجراء اتصالات مع حكومات أخرى أو عن طريق الاتصال الدائم من الجهات الأجنبية الفاعلة.

كما تجري هذه الدراسة تحليلا لتأثير القوى الاجتماعيـة أولا عبر تطورها التاريخي، وثانيا كما يحدث في السنوات الأخيرة، حيث تقوم أولا بتحليل التأثير التاريخي لكل من النفط والاستعْمار في إفراز فئـات اجتماعية جديـدة وتغير الفئات القديمة، ومـن ثم تبحث في العـلاقة المتغيرة بين هذه الفئـات بحد ذاتها وبينهـا وبين الدولـة. وتشكل مصـادر رأس المال والآليات التـي تصب عبرها العوائد المالية في الاقتصاد مدخلا هاما لفهم التحالفات والائتلافات.

ثـم تتناول الـدراسة كـل الفئات الاجتماعيـة الموجودة اليـوم على الساحـة، حيث تستطيـع الأحوال التي يحتمل أن تعمـد فيها فئات اجتماعية هامة إلى تحاشي الدخـول في الحياة السياسية، وتـدرس الظروف التـي يحتمل أن تـدفعها إلى الاحتكـاك بالـدولة، كمعـارضة محافظـة أو غير محافظة، ورد فعل الدولة على ما يقوم به كل منها.

وفي الختام تتضمـن الدراسة بعض الملحـوظات حول تأثير أمـن الخليج وما يطرأ عليـه من تحويلات على الفئات الاجتماعية المختلفة.

«التنمية الاقتصادية وأمن الخليـج» كان هذا عنوان الدراسة التي قدمهـا الباحث د. تشارلز دوران حيث جاء في الدراسة أن الأمـر في منطقة الشرق الأوسط ينقسم إلى شقين: الشق الأولى عسكري بالدرجـة الأولى ثم سياسي وثقافي، والشق الثاني اقتصادي. فمنـذ عام ١٩٨١، عندما أدى الـركـود الاقتصـادي إلى تسـارع الهبـوط المفـاجـىء في أسعـار النفـط، سـاءت الظـروف الاقتصـادية في الـدول المصـدرة للنفط، كما أثـر نشـوب حربين كبيرتين في الفترة في الاستقـرار العسكري في الخليـج. وحدوث أكبر قدر من الاستقـرار في ميزان القوى في منطقة الخليـج منذ عام ١٩٩٢ بفضـل المساعدات الخارجيـة، ومع ظهور بـارقة زيادة أسعـار النفط بنسبة معتـدلة أصبحت الفرصة متاحة أمام منطقة الخليج لبناء أمنها بشقيه الأساسيين، كما لم يتح لها من قبل.

وتكمن العلاقة الـوطيدة بين الأمن الاقتصادي والعسكري في عملية التكامـل، وهنا تولت

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دور الريادة. ومع ذلك مازال هناك الكثير من الأمور يجب تحريها بخصوص هذا الرباط ـ التكامل الاقتصادي ـ بالنسبة إلى أسباب تكرار فشله في مناطق كثيرة بالشرق الأوسط، وأسباب نجاحه في بعض المناطق مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بدأ يحقق نجاحا ملحوظا. كما تبحث هذه الدراسة العلاقة بين دول الخليج بعضها ببعض، وتوضح الإجراءات المطلوبة لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي إلى جانب بحث العلاقات التجارية والاقتصادية مع بقية دول الشرق الأوسط، ومع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وذلك من أجل التوصل إلى الحقائق الاقتصادية والمالية والعلاقات التجارية التي تؤكد هذه الصلات وكيفية دعمها.

وفي الدراسة المعنونة «النمو السكاني: سوق العمل وأمن الخليج» للدكتور مايكل بونين التي تركز على القضايا السكانية وقضايا العمالة، والبحث بصفة خاصة في مدى تأثيرها في دول الخليج العربية:

تستعرض الدراسة بإيجاز النمو السكاني والحضري الهائل في منطقة الخليج على مدى العقود السابقة. مع إلقاء الضوء على الأنماط التي تميز هذه الظاهرة ومشكلاتها والحلول المتعددة المقترحة لها.

وتوضح الدراسة كيف أن حاجة المنطقة إلى العمالة أدت إلى العمالة الأجنبية بشكل كبير. كما تعرض الدراسة بعض السياسات المتعلقة بجلب العمالة الوافدة واسكانها وتوافر احتياجاتها الأخرى على اختلافها، إلى جانب بحث أنواع المهام التي يزاولها العمال الوافدون بصفة أساسية.

كما تبرز الدراسة مدى تأثير السرعة المذهلة للنمو السكاني والتنمية والأعداد الكبيرة من المتجنسين في دول الخليج، فتوضح كيف أن الهجرات الوافدة للمنطقة قد سدت بالفعل الحاجة إلى العمالة وإن كان قد ترتب على ذلك بعض العواقب بل حتى المخاطر.

كما تبحث الدراسة في آثار الزيادة السكانية السريعة على النمو الفعلي لدول الخليج، والسبل المتاحة لتجنب المشكلات الواقعة، أو التخفيف من وطأتها على أقل تقدير.

وفي الدراسة المقدمة من الدكتورة مي يماني حول «قضايا التعليم والصحة والمرأة وأمن الخليج» ذكرت الباحثة ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشهد مرحلة هامة من التغيير، فقد أدرجت إعادة الهيكلة الاقتصادية والقضايا الأمنية على جدول أعمال صانعو القرار اليوم. وتشكل شئون الصحة والتعليم والمرأة قضايا هامة تحتاج إلى الدراسة والتحليل.

وقالت إن كل دراسة للتطور الاجتماعي تهدف إلى خدمة المجتمع ودعم استقلاليته الذاتية لابد أن تجري في المحيط الاجتماعي ووفقا للإطار الثقافي والتقليدي والديني الذي يتسم به المجتمع.

كما يجب بحث الوعي العالمي المتنامي لحقيقة أن استخدام موارد القطاع الصحي في الوقاية من الأمراض، بدلا من علاجها سيكون أجدى وأكثر فعالية. ولابد أن يولي صانعو القرار اهتماما بوعي الناس وإرادتهم حول أحوالهم المعيشية، فمن شأن ذلك أن يساعد على تقليص الخدمات بالتركيز على إجراءات الوقاية بدلا من العلاج.

وأشارت إلى ان هذه المرحلة تشهد تطورا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهو ما يقتضي إجراء المزيد من التحليلات واتخاذ المزيد من الخطوات العملية، والتأكيد على أهمية الاختصاص والروح المهنية، فزيادة مشاركة أبناء المجتمع كافة والمرأة خاصة، من شأنها المساعدة في مواجهة التحديات المقبلة.

وقد أصدر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بيانا ـ عند نهاية المؤتمر ـ حول فعاليات مؤتمره السنوي الثاني تحت عنوان «أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين» تضمن موجزا للدراسات التي نوقشت في أثناء جلسات المؤتمر وذكر البيان أن المركز سيقوم بنشر الأبحاث التي نوقشت في المؤتمر باللغتين العربية والانجليزية في وقت لاحق.